

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفٌ حَدِيثُ:

«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ
الْجَنَّةِ».

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ رَوْعًا

سلسلة بتابع الآثار في تخرج الآثار (117)

جُزء فيه؛

ضعف حديث:

«الحجر الأسود من حجارة الجنة».

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

ملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعْفُ حَدِيثِ:

«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ
الْجَنَّةِ».

تَأَلَّفَ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَحِمَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكَا تُعَسِّرُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحراب: ٧٠ - ٧١].
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «الثَّقَاتِ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَتْرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهْرُمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاطِيًا، وَإِذْرَاكًَا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِقَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتُهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيَكُنْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

* فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطِّلاَعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِندَةَ رحمته الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَةُ هَذَا الشَّانِ وَحُذَّاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ذَهَبَ
الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمَضَرٍّ، وَلَا
بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيُّزُ
الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتُهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قُلْ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا
مِنْ وَاحِدٍ وَائْتَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ
يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ
يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ
مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧
و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بِعِلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةٍ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْطِ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نِقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا مَرُّ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته الله فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩): (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكِّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقَّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكَ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته الله: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَيْمَنَةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ وَخَفَايَاهَا). ^(١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمِنْهُمْ جَمْعُ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مِنْهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثَّقَاتُ خلافه أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعِدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَّا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصَيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالِغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَحَصُّوْنَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلْ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيِبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَاوْا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. ^(١)

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشْعَبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيْهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بَدُونَ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رحمته الله فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّضَرُّيْحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثُ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّضَرُّيْحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَايْحُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِعَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ.^(١)

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ حَيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِعَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَلَيْهِمْ، وَتَقَوَّاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هُدَايَةَ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتَهُ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانٍ

أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاِحْشَةِ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ
الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،
وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ،
وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ
وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ مُضِيئَةٌ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: (أَنْتَ حَجَرٌ)؛ يَعْنِي: مِنَ
الْأَرْضِ، وَلَمْ يَقُلْ: «إِنَّكَ حَجَرٌ مِنَ الْجَنَّةِ»، فَافْطِنْ لِهَذَا.

فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ
أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ). وَفِي لَفْظٍ:
(أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمْتُكَ
مَا اسْتَلَمْتُكَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٩٧)، وَ (١٦٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»
(١٢٧٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَرِجَسَ رضي الله عنه، وَعَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه، وَأَسْلَمِ الْعَدَوِيِّ رضي الله عنه؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَهَذَا فَقَهُ الصَّحَابِيِّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، يَرَوِيهِ عَنْهُ: الصَّحَابَةُ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرِجَسَ رضي الله عنه، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ، إِلَّا
بِأَسَانِيدٍ مَعْلُولَةٍ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهَا، وَهَذَا الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانِ، فِي صَحِيحَيْهِمَا، فَهَذَا
هُوَ فَقَهُ الصَّحَابَةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، فِي هَذَا الْبَابِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٣١١): (قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «رُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه»؛ قُلْتُ: هِيَ مُفِيدَةٌ لِلْقَطْعِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَثَمَةِ).

وَقَدْ بَوَّبَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٨)؛ بَابُ: مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٤٦٢): (قَوْلُهُ: «بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»؛ أُوْرِدَ فِيهِ: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ»؛ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ: شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ). اهـ.

وَلِذَلِكَ: قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته الله؛ مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْبَابِ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: (هَلْ نُؤْمِنُ، وَنَعْتَقِدُ بِأَنَّهُ: نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ -يَعْنِي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدَ-)، فَقَالَ: هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْبَحْثِ^(١). (٣) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٤٦٣): (وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: حَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه هَذَا؛ يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْحَجَرَ: يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ»). اهـ.

(١) وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله لَمْ يَجْزِمْ بِاعْتِقَادِ أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ، بَلْ إِنَّ الْأَمْرَ يَحْتَاجُ لِبَحْثٍ، وَهَذَا الَّذِي عَمَلْنَا عَلَيْهِ، وَتَأَكَّدَ مَا كَانَ يَرْمِي إِلَيْهِ الشَّيْخُ؛ مِنْ عَدَمِ الْإِطْمِئْنَانِ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، فَهِيَ مَعْلُومَةٌ لَا يَثْبُتُ بِهَا هَذَا الْحُكْمُ وَالْإِعْتِقَادُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٢) «التَّوَاصُلُ الْمَرْئِيُّ» بِصَوْتٍ: «شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله»، بِعَنْوَانٍ: «شَرْحُ كِتَابِ: الْحَجَّ، مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، فِي «بَابِ: مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»، شَرِيطُ رَقْمٍ: «١٠٥».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٤٦٣): (وَفِي قَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه هَذَا: التَّسْلِيمُ لِلشَّارِعِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَحُسْنُ الْإِتِّبَاعِ فِيمَا لَمْ يَكْشِفْ عَنْ مَعَانِيهَا، وَهُوَ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَفْعَلُهُ؛ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْحِكْمَةُ فِيهِ. وَفِيهِ: دَفْعُ مَا وَقَعَ لِبَعْضِ الْجُهَّالِ؛ مِنْ أَنَّ فِي: «الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»، خَاصَّةً، تَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ!).

وَفِيهِ: بَيَانُ السُّنَنِ بِالْقَوْلِ، وَالْفِعْلِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَشِيَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ فِعْلِهِ فَسَادَ اعْتِقَادِهِ، أَنْ يُبَادِرَ إِلَى بَيَانِ الْأَمْرِ، وَيُوضِّحَ ذَلِكَ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَوَى

شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي ضَعْفٍ؛ حَدِيثٍ: «إِنَّ
الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ»، وَأَشَارَ إِلَى تَحْرِيرِ بَحْثِهِ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ؛
وَبَعْدَ الْبَحْثِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي الْإِعْتِقَادِ

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى حَدِيثٍ:
«نُزُولِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْجَنَّةِ»: (هَلْ نَعْتَقِدُ، وَنُؤْمِنُ، أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، نَزَلَ مِنَ
الْجَنَّةِ؟، فَقَالَ: مَحَلُّ الْبَحْثِ) (١). (٢) اهـ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَادِيثَ: «الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ»، لَا تَثْبُتُ عِنْدَ
شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.



(١) وَسَكَتَ عَنْهُ، وَلَمْ يُصَحِّحْهُ.

* لَوْ صَحَّ عِنْدَ شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَقَالَ: «ثَبَّتَ»، أَوْ «صَحَّ».

(٢) «التَّوَاصُلُ الْمَرْئِيُّ» بِصَوْتٍ: «شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»، بِعِنْوَانٍ: «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، مِنْ كِتَابِ:
«الْحَجَّ»، فِي «بَابِ: مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»، (١٥٩٧).

تَنْبِيْهُ: هَذَا الْكَلَامُ خُذَفَ مِنَ الْمَطْبُوعِ، مِنْ كِتَابِ: «التَّعْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينٍ (ج ٥
ص ٤١٩)؛ فِي كِتَابِ: «الْحَجَّ»، فِي بَابِ: «مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ» (١٥٩٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ: «الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ»، مِنْ حِجَارَةِ الْأَرْضِ، لَيْسَ مِنْ

حِجَارَةِ الْجَنَّةِ

فَعَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ رحمته الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رحمته الله قَالَ: (يَقُولُونَ:

إِنَّهُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ: حَجَرٌ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، أَرَاهُ قَالَ: أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَمًا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٩٢٠١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ

سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ رحمته الله بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفٍ؛ حَدِيثٍ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله، قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).
 حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ
 أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٨٩٤)، وَالْمَخْلَدِيُّ فِي «الْمَخْلَدِيَّاتِ» (ص ٤٠٢)، وَ(ق/٥٤٢ ط-الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط: الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ: «١٤»، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٤٥)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٤٣)، (٧٢٠٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٦٤)، (١٩٥٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٥ ص ١٧٠٠)، وَابْنُ الْغَطْرِيفِ فِي «جُرْئِهِ» (٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٢ ص ١٥٩)، وَالسَّلَفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ١٥٦)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٤)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «مُثِيرِ الْعَزْمِ السَّائِكِينَ» (ج ١ ص ٣٦٧)، وَابْنُ الشَّامُوخِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٢)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٤٩٣)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي ذِكْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَرْوِينَ» (ج ٤ ص ٢٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٧٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْمُتَّقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ بِمَرَوْ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَ(ق/٤٨ ط) مِنْ طَرِيقِ شَاذِ بْنِ فَيَاضٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، وَهُوَ مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* وَحَدِيثُهُ: عَنْ قَتَادَةَ، خَاصَّةً: مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ.^(١)

وَفِي رِوَايَةٍ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: (هُوَ يَرْوِي عَنْ قَتَادَةَ: أَحَادِيثَ، مَنَاقِيرَ، يُخَالِفُ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ١٦٣): (عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ: رَوَى عَنْ قَتَادَةَ: ضَعِيفٌ، لَهُ مَنَاقِيرُ).

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَيْسَ، يُتْرَكُ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَيْسَ بِالْحَافِظِ». ^(٣)

لِذَلِكَ: اسْتَنْكَرَهُ عَلَيْهِ، الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٢١)؛ بِقَوْلِهِ: (وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ، عَنْ قَتَادَةَ: مَنَاقِيرُ، لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ).

وَقَدْ أَعْلَلَهُ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٤٤)؛ بِتَفَرُّدِ: عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيِّ، بِرَفْعِهِ، فَقَالَ: (لَا نَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْحَافِظِ، وَإِنَّمَا نَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَا نَحْفَظُهُ عَنْ غَيْرِهِ).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٤٣)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ١١٩).

(٢) أَخْرَجَهَا الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١١٩).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٤٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٢ ص ٦١)، وَ«الْفَقَاتِ» لَهُ (ج ٨ ص ٤٤٦)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْقَانِيِّ (ص ١١٠)، وَ«الْمُسْنَدُ» لِلْبَزَّازِ (ج ١٣ ص ٤٤٤)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٥ ص ٤٢ و ٤٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٩٨)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٧ ص ٤٤٥)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَوْزِيِّ (ج ٢١ ص ٢٦٩).

وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٦٤).

وَكَذَلِكَ: أَعْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٥ ص ٤٢ و ٤٤)؛

بِتَفَرُّدٍ: عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، بِرَفْعِهِ: مُخَالِفًا مَنْ أَوْقَفَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٥ ص ٤٢): (يُرْوَى عَنْ

قَتَادَةَ: أَشْيَاء، لَا يُوَافِقُ عَلَيْهَا، وَحَدِيثُهُ؛ خَاصَّةً: عَنْ قَتَادَةَ مُضْطَرَبٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٢ ص ٦١): (كَانَ مِمَّنْ يَتَفَرَّدُ، عَنْ

قَتَادَةَ، بِمَا لَا يُشَبِّهُ حَدِيثَهُ، فَلَا يُعْجِبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ).

فَهُوَ: مَعْلُولٌ رَفْعُهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ٢٢١): وَسَأَلْتُ: أَبِي، عَنْ

حَدِيثٍ: رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبِي: (أَخْطَأَ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ الْمِصْرِيُّ^(١)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مَوْقُوفٌ^(٢)).

فَاعْلَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ رحمته الله؛ بِالْوَقْفِ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٢ ص ٢٣)، وَفِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٢٤٣)، وَعَرَاهُ: إِلَى الْبَزَارِ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَالطَّبْرَانِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ».

وَأَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٢ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

(١) بَلْ رَوَاهُ عَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ الْمِصْرِيُّ، مَرْفُوعًا، لَمْ يَرَوْهُ مَوْقُوفًا.

فَأَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٨) مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ.

وَكَذًا: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٢ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ، وَإِنِّي قَدْ رَضِيتُ بِمَا قَسَمَ).

(٢) كَذًا بِحَذْفٍ: «أَلِفٌ» تَنْوِينٍ: «النَّصْبُ»، عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ.

وَانْظُرْ: «الْخَصَائِصُ» لِابْنِ جَنِّيٍّ (ج ٢ ص ٩٧)، وَ«شَرْحُ فَطْرِ النَّدَى» لِابْنِ هِشَامٍ (ص ٣٥٦)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٧)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٢١)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٥٢).

هَكَذَا: رُوِيَ مَرْفُوعًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمِصْرِيِّ، لَهُ مَنَاقِيرُ،

وَعَرَائِبُ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ هَذَا: (يُرْوَى عَنْ قَتَادَةَ: أَحَادِيثُ،

يَضْطَرُّ فِيهَا، وَيُخْطِئُ).^(٢)

وَفِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرُ، عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، قَالَ: (لَيْسَ فِيهِمْ؛ مِثْلُ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، لَا

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَلَا غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ عَمْرُو عِنْدِي، ثُمَّ رَأَيْتُ: لَهُ أَشْيَاءَ، مَنَاقِيرَ).^(٣)

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٢ ص ٣٢٥)؛ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ: (لَهُ

عَرَائِبُ). وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٣٣)، وَ«الْكَاشِفُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢١ ص ٥٧٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٥ ص ٤٦٧).

وَأَسْنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٣٣)، وَالْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»

(ج ٢١ ص ٥٧٣).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٤ ص ٥٣٥)

وَأَسْنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٣٣)، وَالْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»

(ج ٢١ ص ٥٧٣).

وَالْحَدِيثُ الْمَوْقُوفُ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٧٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤١٤٥)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٤٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌّ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

هَكَذَا: رُويَ مَوْقُوفًا.

وَقَدْ أَعْلَلَهُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١١٩)؛ بِقَوْلِهِ: «وَيُرَوَّى: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: مَوْقُوفًا».

فَأَعْلَلَهُ بِالْوَقْفِ.

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

فَلَا يَصِحُّ؛ لَا مَرْفُوعًا.

وَلَا يَصِحُّ؛ مَوْقُوفًا، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

* فَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَرْفُوعًا.

* وَرَوَاهُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: مَوْقُوفًا.

فَهُوَ: حَدِيثٌ شَاذٌ، مُضْطَرَبٌّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٥ ص ٤٢): (وَهَذَا لَا أَعْلَمُ:

يَرْفَعُهُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ: شُعْبَةُ، وَغَيْرُهُ).

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١٢ ص ١٣٦)؛
عَنْ حَدِيثٍ: قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ
حِجَارِ الْجَنَّةِ».

فَقَالَ: (يَرْوِيهِ: عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ مَرْفُوعًا.
* وَرَوَاهُ: غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ؛ مَوْقُوفًا، وَهُوَ الصَّوَابُ).
وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ بِالْفَوَائِدِ الْمُبْتَكِرَةِ مِنْ أَطْرَافِ
الْعَشْرَةِ» (ج ٢ ص ٦٨): عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعَزَاهُ إِلَى أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ».
وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٧٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ،
عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ).
هَكَذَا: رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ؛ بِعَنْعَنَةِ: قَتَادَةَ، وَقَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ
الْجَنَّةِ».

وَكَذَا: قَالَ فِي هَذَا اللَّفْظِ.
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ
شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: (الْحَجَرُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).
وَهَكَذَا: رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ؛ بِعَنْعَنَةِ: قَتَادَةَ، وَقَالَ: «الْحَجَرُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».
وَكَذَا: قَالَ فِي هَذَا اللَّفْظِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (١٩٤٤) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ
الْجَعْدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: (الْحَجَرُ مِنْ
الْجَنَّةِ).

هَكَذَا: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، بِتَضْرِيحِ قَتَادَةَ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ: «الْحَجَرُ مِنَ الْجَنَّةِ»، وَهُوَ يُخْطِئُ عَلَى شُعْبَةَ، أَحْيَانًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَغَيْرُهُ، أَضْبَطُ مِنْهُ.^(١)

* وَهَذِهِ التَّخَالِيطُ فِي الْأَلْفَاظِ، مِنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، وَغَيْرِهِ.

* وَرَوَاهُ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سُئِلَ

كَعْبُ الْأَحْبَارِ، عَنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ؟، فَقَالَ: (حَجَرٌ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌّ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٢٦٤)، وَهُوَ مَقْطُوعٌ عَلَى كَعْبِ

الْأَحْبَارِ!.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فَإِنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، لَمْ يُدْرِكْ كَعْبُ الْأَحْبَارِ،

فَقَدْ مَاتَ كَعْبٌ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه.^(٢)

* وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ: تُعَارِضُ، رِوَايَةَ: شُعْبَةَ، حَيْثُ جَعَلَهُ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ؛ مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ.

* وَرِوَايَةُ: سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، مَقْطُوعَةٌ عَلَيْهِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٣٤٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٤ ص ٢٤٢).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ١٦٦)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٥١٩)،

وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٩ ص ٤٤٩)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٨ ص ٢٥٢)،

وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٤ ص ١٨٩).

* وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ: ثِقَّةٌ، ثَقَّةٌ، ثَبَّتْ، وَزِيَادَةٌ، سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ: قَبْلَ الْإِخْتِلَافِ، وَهُوَ أَثَبَتِ النَّاسَ سَمَاعًا مِنْهُ.^(١)

* وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: ثِقَّةٌ، ثَبَّتْ، مِنْ أَثَبَتِ النَّاسَ فِي قِتَادَةٍ.^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ»، مِنْ أَحَادِيثِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي رَوَاهَا كَعْبُ بْنُ مَاتِعٍ الْحِمَيْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ: بِكَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَهِيَ أَخَذَهَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَهِيَ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذْكِرَةِ الْأَيْمَةِ الْبَرَّةِ وَالْحُفَاطِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: (مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ: وَمِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٤٤٩)؛ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: (كَانَ عَلَى دِينِ يَهُودٍ؛ فَأَسْلَمَ).

* وَقَدْ ذُكِرَ: كَعْبُ الْأَحْبَارِ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ١٠٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠٥): (قَوْلُهُ: إِنَّ رَجُلًا، مِنْ الْيَهُودِ، هَذَا الرَّجُلُ: هُوَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ).

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْحَدِيثَ، جَاءَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ.^(٣)

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٥٤٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢ ص ١١٤٠)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٨ ص ٥٣٧)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٧ ص ١٦٩)، وَ«تَذْكِرَةَ الْأَيْمَةِ الْبَرَّةِ وَالْحُفَاطِ الْمَهْرَةِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٧٧).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٦٣٢).

(٣) وَانْظُرْ: «التَّغْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٥ ص ٤١٨).

* وَقَدْ اشتهَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، بِالتَّحْدِيثِ بِالإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَالْأَخْذِ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، الَّذِي هُوَ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

* وَإِذَا كَانَ الصَّحَابِيُّ: يَنْظُرُ فِي الإِسْرَائِيلِيَّاتِ، فَلَا يُعْطَى تَفْسِيرُهُ: حُكْمُ الرَّفْعِ، إِذَا صَحَّ عَنْهُ ذَلِكَ، وَهَذَا لِأَثَرٍ لَمْ يَصَحَّ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي شَرْعِنَا، لِأَنَّهُ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.^(١)

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، قَالَ: (إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ؛ فَلْيَعْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ).^(٢)

* هَذَا الْأَثَرُ: عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَهُوَ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

* فَحَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، مِنْ أَخْبَارِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «التَّمْيِيزِ فِي تَخْرِيجِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» (ج ١ ص ١٧٦):
(وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ،

(١) انْظُرْ: «التَّمْيِيزُ فِي تَخْرِيجِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١ ص ١٧٦)، وَ«الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجَرِيِّ (ج ٣ ص ١١٨٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٨٦٥)، وَ«تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٢٨١)، وَ«فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ١٣٠)، وَ«النُّكْتَا» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٢ ص ٥٣٢)، وَ«نُزْهَةُ السَّامِعِينَ فِي رَوَايَةِ الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ» لَهُ (ص ١١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٣٦٥٦)، (ج ٢ ص ٨٦٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَالشَّاهِدُ: مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، يَأْخُذُ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»، فِي بَابِ مَنْ حَدَّثَ مِنَ الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ، وَإِسْنَادُهُ: صَحِيحٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٥ ص ٤١٨): (حَدِيثُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه؛ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْحَجَرَ، وَالْمَقَامَ: يَأْقُوتَتَانِ، مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَأَضَاءَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

* وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

* لَكِنْ إِذَا صَحَّ؛ مَوْقُوفًا، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رضي الله عنه؛ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: مِمَّنْ أَخَذَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ وَعَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ هَذَا: فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ). اهـ.

* وَيُعِلُّ هَذَا الْحَدِيثَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَنَّهُ حَجَرٌ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ.

* بَلْ ظَاهِرُ النَّصِّ يَتَبَيَّنُ مِنْهُ أَنَّهُ مِنَ حِجَارَةِ الْأَرْضِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِحِجَارَةِ الْجَنَّةِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَصَحُّ.

فَعَنْ عَابِسِ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: (إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلوات الله عليه: يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ).

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَابِسِ بْنِ رِبِيعَةَ، قَالَ: (رَأَيْتُ عُمَرَ رضي الله عنه: يُقَبِّلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: إِنِّي لَأُقَبِّلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه، يُقَبِّلُكَ لَمْ أُقَبِّلُكَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٧٠)،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٦٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ
الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٢٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٢٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١
ص ١٦ و ٢٦ و ٤٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»
(ج ١٠ ص ٦١ و ٦٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١١٥)، وَالطُّوسِيُّ فِي
«مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ٩٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٤٢٧)،
وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٥٨)، وَفِي «تَارِيخِ
أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ١٤٥)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» (ص ٤٢٨)،
وَفِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٠١
و ٢٩٣)، وَ(ج ٥ ص ١٩١)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ١١٧)، وَالْقَاسِمُ الثَّقَفِيُّ
فِي «الثَّقَفِيَّاتِ» (٢٤٠)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْأَنْوَارِ فِي شَمَائِلِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» (٧٢٣)، وَفِي
«شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ١١٢)، وَطِرَاذُ الرَّيْنَبِيِّ فِي «الْعَوَالِي» (٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٧٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٠٤)، وَالْجَنْدِيُّ فِي
«فَضَائِلِ مَكَّةَ» (٣٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٣١)، وَالْحَفَّارُ فِي «جُزْئِهِ»
(١٤٦)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٩٤٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢
ص ٢٥٧)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِزْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ١٣٥)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي
«الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَمُحِبُّ
الدِّينِ الطَّبْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْعَوَالِي الْمُتَقَاتِ الصَّحَاحِ» (ص ٢٦٧) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ، وَدَاوُدَ بْنِ نُصَيْرِ الطَّائِيِّ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنِ خَازِمِ الصَّرِيرِ، وَعَبِيدَةَ بْنِ

حُمَيْدُ الْكُوفِيِّ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَالْمُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ الْحَنْفِيِّ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ؛ جَمِيعُهُمْ^(١):
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه...
فَذَكَرَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ: عُمَرُ رضي الله عنه: حَدِيثٌ: حَسَنٌ، صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ: صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ».

وَبَوَّابٌ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٤٦٢)؛ بَابُ: «مَا ذَكَرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ».

وَلَمْ يَذْكُرْ: أَنَّهُ مِنْ حَجَرِ الْجَنَّةِ.

* بَلْ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ عَلَى: «شَرْطِ الصَّحِيحِ»، أَيُّ: حَدِيثٍ فِيهِ؛
لَفْظُ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٤٦٢): (قَوْلُهُ: «بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»؛ أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ: شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٢٤)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١١٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٣٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي

(١) قُلْتُ: وَمِنْهُمْ، مَنْ هُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي الْأَعْمَشِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَنْهُ رَوَايَةً فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

«المُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٠ ص ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٥٦)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «المُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٥٧)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٣٢٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٥٦)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَنَقَّى» (٤٥٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٢٠٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٢ ص ١٧٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٠٤)، وَالنَّجَادُ فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» (٥٩)، وَ(٦٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٥١)، وَالْبَزَّازُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٤٩)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (٣٦٩) مِنْ طَرِيقِ سَالِمٍ، وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما؛ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: (إِنِّي لِأَقْبُلَكَ، وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله يُقْبَلُكَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قَبَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله يُقْبَلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٠٥)، وَ(١٦١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٢٤)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٠ ص ٦٥ و ٦٦)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَنَقَّى» (٤٥٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٨٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢١٧)، وَالْبَحِيرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمَخْرَجَةِ مِنْ أَصُولِ مَسْمُوعَاتِهِ» (١)، وَ(ق/ ١٨٤ / ط- المَدَوْنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط:

الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ: «١٩»، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٢٥٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٠٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٥٧)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٥٦)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الِشَّرَائِطِ» (١٢٦٩)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ١٤٥)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَالْعَسَائِيُّ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهِمَلِ» (ج ٣ ص ٩٥٦) مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَعَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْمَضَرِّيِّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَسْلَمِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: (رَأَيْتُ عُمَرَ رضي الله عنه، قَبْلَ الْحَجَرِ، وَقَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ).

* وَالنَّبِيُّ ﷺ: كَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، أَمَامَ النَّاسِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ، أَنَّهُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ، أَوْ نَزَلَ مِنْهَا!.

فَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمُحَجَّنَ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، بِمُحَجَّنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمُحَجَّنَ).

حَدِيثُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٧٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٧٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٥٣٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٩٤٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٤٥٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٠ ص ٥٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٠٠ و ١٠١)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٣٨٨)، وَابْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٤٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٦٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٤ ص ٢٠٦٨)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ١ ص ٥٦٥)، وَالبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ١١٦)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٥)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْأَسَانِيدِ الرَّبَاعِيَّاتِ» (١٣٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٣١٢)، وَالْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (ج ١٢ ص ٣١٣)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٦ ص ١١٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥١٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (ج ٢ ص ٤٨١ و ٤٨٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (٢٦٠)، وَ(٢٦١)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٢٤٢)، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٣)، وَفِي «الْمُنْتَقَى مِنْ حَدِيثِهِ» (٦٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٤١ و ٤١٧)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٦٤-مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٦٤) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السَّيْنَانِيُّ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزْنِي، وَأَبِي عَاصِمٍ الصَّحَّالِيُّ بْنُ

مَخْلَدِ النَّبِيلِ، وَغَيْرِهِمْ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُوذِ الْمَكِّيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطَّفِيلِ عَامِرَ بْنَ وَائِلَةَ رضي الله عنه... فَذَكَرَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ^(١)). يَعْنِي: الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، طَافَ بِالْبَيْتِ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٠٧)، وَ(١٦١٢)، وَ(١٦١٣)، وَ(١٦٣٢)، وَ(٥٢٩٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٧٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٩٤)، وَ(ج ٤ ص ١٢٥ و ١٢٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٦٤)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٢٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٩٤٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخَرَّجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٠ ص ٤٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٣٣ و ١٣٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٨٤ و ٩٩)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٧٥)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٩٨)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١٥ و ٢٤٠)،

(١) الْمُحَجَّنُ: بِكَسْرِ: «الْمِيمِ»، وَسُكُونِ الْمُهِمْلَةِ، وَ«فَتْحِ» الْجِيمِ، بَعْدَهَا: «نُونٌ»، عَصَا مُحَنِيَّةُ الرَّأْسِ؛ أَي: يُؤْمَى إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، حَتَّى يُقْبَلَهُ.

انْظُرْ: «إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ٤ ص ١٤٦).

وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٢٤١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ١١٧)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٤٥)، وَفِي «الْأَنْوَارِ فِي شَمَائِلِ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» (٨٦٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٥٥ و ٥٩-مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِزْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ١٤٦)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٥٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٨٩)، وَفِي «حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (٦٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٦٣)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ٩٩)، وَالْدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٠٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٣٤٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَلْخِصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ» (ج ١ ص ١٠٩)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (١١٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، وَعِكْرَمَةَ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

* وَلِلْعَلْمِ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَيُّ شَيْءٍ فِي الْجَنَّةِ، عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، لَا حِجَارَةً، وَلَا غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ أَشْيَاءَ الْجَنَّةِ تَخْتَلِفُ عَنْ أَشْيَاءِ الدُّنْيَا، مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا تَشْتَرِكُ؛ إِلَّا فِي الْمُسَمَّى فَقَطْ، وَتَخْتَلِفُ فِي الشَّكْلِ تَمَامًا.

* فَلَا أَشْيَاءَ الَّتِي فِي الْجَنَّةِ، لَا يُوجَدُ مِنْهَا أَيُّ شَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ، لَا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَلَا غَيْرُهُ^(١)، فَافْطَنُ لِهَذَا.



(١) فَاللَّهُ تَعَالَى: مَيَّزَ بَيْنَ أَشْيَاءِ الدُّنْيَا، وَبَيْنَ أَشْيَاءِ الْآخِرَةِ، فِي الْخَلْقِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ
فِي أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ

عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سُئِلَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ رحمته الله؛ عَنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ؟، فَقَالَ: (حَجَرٌ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ
أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤٧٢١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بَنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَلٌ:

الْأُولَى: الْإِنْقِطَاعُ، فَإِنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ السَّدُوسِيَّ، لَمْ يُدْرِكْ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، فَإِنَّ
كَعْبَ الْأَحْبَارِ قَدْ تُوَفِّيَ قَدِيمًا فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه^(١)، فَبَيْنَهُمَا مَفَاوِزُ.
الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْخَبَرَ هَذَا يُعَدُّ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ^(٢)، الَّتِي تُرَوَّى عَنْ مِثْلِ: كَعْبِ الْأَحْبَارِ،
مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ٨١٢): (كَعْبُ بْنُ مَاتِعِ الْجَمِيرِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، الْمَعْرُوفُ:
بِـ«كَعْبِ الْأَحْبَارِ»، ثِقَّةٌ، مِنَ الثَّانِيَةِ، مُحَضَّرٌ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَسَكَنَ الشَّامَ، مَاتَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ: عُثْمَانَ،
وَقَدْ زَادَ عَلَى الْمِائَةِ). اهـ.

(٢) وَانْظُرْ: «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٥ ص ٤١٨).

وَمَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ: فَقَدْ خَالَفَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ؛ إِنَّمَا هُوَ حَجَرٌ، كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَنَقَلَهُ عَنْهُ فَقَهَاءُ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرِجٍ، وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ: الشَّيْخَانِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَعْرَضَا عَمَّا سِوَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْكَثِيرَةِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُمَا، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُّدٌ.

الثَّالِثَةُ: الْإِضْطِرَابُ، فَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، فَمَرَّةً يَرْوِيهِ مِنْ قَوْلٍ: «كَعْبُ الْأَحْبَارِ»، وَمَرَّةً يَرْوِيهِ مِنْ قَوْلٍ: «أَنَسٌ رضي الله عنه مَوْقُوفًا»، وَمَرَّةً يَرْوِيهِ: «عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا»، وَبِالْفَاطِ مُخْتَلِفَةً أَيْضًا، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَضْبِطْهُ. وَلِلْعِلْمِ: أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ، فَإِنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ مِنْ أَثْبَتِ وَأَعْلَمِ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ.

وَكَذَلِكَ: عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. فَهَذَا الْإِسْنَادُ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَلَكِنَّهُ مَعْلُومٌ؛ بِأَنَّ قَتَادَةَ تَلَقَّاهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي تُخَالِفُ الْأُصُولَ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (أَثْبَتُ النَّاسِ سَمَاعًا؛ مِنْ سَعِيدٍ: عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ).^(١)

(١) أَنْتَرَّ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٤٦).

وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٦٦): (سَمِعْتُ أَبِي؛ يَقُولُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ: قَتَادَةَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٦٦): (قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَحْفَظُ، أَوْ أَبَانُ الْعَطَّارُ؟، فَقَالَ: سَعِيدٌ أَحْفَظُ، وَأَثَبْتُ أَصْحَابَ قَتَادَةَ: هِشَامٌ، وَسَعِيدٌ).
وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى قَتَادَةَ فِيهِ:

(١) فَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: (فَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ).

قُلْتُ: تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ بِالْإِنْقِطَاعِ، وَالْإِضْطِرَابِ، وَمُخَالَفَةِ الْأُصُولِ.

وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ قَتَادَةُ؛ تَابَعَهُ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ:
أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٩١٩٧)، وَالْفَاكِهِ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٢٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ، أَنَّهُمَا قَالَا: (لَوْلَا مَا يَمْسُحُ بِهِ ذُو الْأَنْجَاسِ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ، مَا مَسَّهُ ذُو عَاهَةٍ إِلَّا شَفِي، وَمَا مِنَ الْجَنَّةِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا هُوَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعَلَاؤِيُّ فِي «الْمُخْتَلِطِينَ» (ص ٤٣)، وَالْحَافِظُ ابْنُ الْكَيْالِ فِي «الْكَوَاكِبِ النَّيِّرَاتِ» (ص ١٩٣)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٤ ص ٥٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْكَيْالِ فِي «الْكَوَاكِبِ النَّيِّرَاتِ» (ص ١٩٦): (قَالَ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ نَفْسِهِ: «إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدٍ، فِي الْإِخْتِلَاطِ»؛ إِلَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ: بَيَانَ اخْتِلَاطِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ بِمَا سَمِعَ مِنْهُ فِي الْإِخْتِلَاطِ).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُنْقَطِعٌ، فَإِنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، لَمْ يُدْرِكْ كَعْبَ الْأَحْبَارِ أَيْضًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، وَلَكِنَّهُ يُقَوِّي مَا سَلَفَ مِنَ الْقَوْلِ؛ بَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ: مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ^(١)، الَّتِي تُرَوَّى عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ وَغَيْرِهِ، فَافْطَنَ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

* وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ اضْطِرَابٌ أَيْضًا، يَأْتِي بَيَانُهُ مُفَصَّلًا فِي الشَّوَاهِدِ لَا حَقًّا.

قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: رَأَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَرَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ).^(٢)

وَلَدَلِكْ: عِنْدَمَا قُرِئَ عَلَى شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٥ ص ٣٠٧)؛ كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ مِنْ «فَتْحِ الْبَارِي»، عَلَى هَذَا الْبَابِ؛ فَقَالَ: (قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: «قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: «بَابُ: مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»؛ أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ: عُمَرَو رضي الله عنه، فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) وَانْظُرْ: «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٥ ص ٤١٨).

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٦٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَّاسِيلِ» (ص ١٥٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٩ ص ١١٥)، فَقَالَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو»، عَلَى الصَّوَابِ، فَإِنَّ الْبَعْضَ يَذْكُرُ أَنَّهُ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ»، وَهَذَا خَطَأٌ.

* وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ مِنْهَا: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْحَجَرَ، وَالْمَقَامَ: يَأْقُوتَانِ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَضَاءَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(١)، أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ: ابْنُ حِبَّانَ، وَفِي إِسْنَادِهِ: رِجَاءُ أَبُو يَحْيَى، وَهُوَ: ضَعِيفٌ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: مَوْفُوفًا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَقَفُهُ أَشْبَهُ، وَالَّذِي رَفَعَهُ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ.

* فَقَالَ الشَّيْخُ: إِذَا، هَذَا الْحَدِيثُ: ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِهِذَا الرَّجُلِ الَّذِي فِيهِ.

* وَإِذَا صَحَّ مَوْفُوفًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: مِمَّنْ أَخَذَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ وَعَلَيْهِ: فَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا: فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ).^(٢) اهـ.

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ شَيْخَنَا الْعَلَّامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرْجِّحُ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ؛ إِنَّمَا هُوَ: مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَا يَكُونُ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لَوْ صَحَّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَصِحَّ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) وَهَذَا الطَّرِيقُ الْمَذْكُورُ: هُوَ أَحَدُ الْأَسَانِيدِ الْمُضْطَرَبَّةِ، الَّتِي وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فِي هَذَا الْأَثَرِ، كَمَا سَيَأْتِي تَخْرِيجُهَا لَاحِقًا.

(٢) وَكَذَلِكَ هُوَ فِي: «التَّوَاصِلِ الْمَرْيُ» بِصَوْتٍ: «شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ»، بِعِنْوَانٍ: «شَرْحُ كِتَابِ الْحَجِّ، مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، شَرِيطُ رَقْمٍ: «١٠٥».

(٢) وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَوْقُوفًا: (فَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ: «أَنَسٍ»، بَدَلًا مِنْ: «كَعْبِ الْأَحْبَارِ»).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٩٤٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤٧٢٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَأَبِي أُسَامَةَ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ). لَفْظُ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَأَمَّا لَفْظُ أَبِي أُسَامَةَ: (الْحَجَرُ: مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٍّ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌّ، كَسَابِقِهِ، فَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: مُعْنَعًا، فَالْعِلَّةُ مِنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ، اضْطَرَبَ فِيهِ، وَخَالَفَ الْأُصُولَ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَلَعَلَّ الْعِلَّةَ أُخْرَى: وَهِيَ مِنْ جِهَةِ شُعْبَةَ، أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ فَسَلَّكَ فِيهِ الْجَادَّةَ، وَهِيَ: «عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ».

بَيْنَمَا رَوَاهُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَلَى خِلَافِ الْجَادَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنْ أَثَبَتْ وَأَعْلَمَ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ، كَمَا سَلَفَ، فَيَتَرَجَّحُ إِسْنَادُهُ، عَلَى إِسْنَادِ شُعْبَةَ.

فَإِنَّ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ: عَلَى الْعَادَةِ، وَسُلُوكِ الْجَادَّةِ أَمْرٌ وَارِدٌ، وَخَاصَّةً أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِيهِ لَوَائِحُ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي تُشَبِّهُ أَنْ تَكُونَ مِنْ رِوَايَةِ: كَعْبِ الْأَحْبَارِ وَغَيْرِهِ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَإِنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ، قَدْ ضَبَطَ الْإِسْنَادَ، فِيمَا أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ قَتَادَةُ، فَيُطَرِّحُ كُلَّ ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ شُعْبَةَ قَدْ سَلَّكَ فِيهِ الْجَادَّةَ، فَحِينَئِذٍ يُعْلَلُ إِسْنَادَ: شُعْبَةَ.

وَيَتَرَجَّحُ: إِسْنَادُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَعْلُولٌ بِمُخَالَفَةِ الْأُصُولِ، وَالْإِنْقِطَاعِ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ.

وَلِذَلِكَ: أَعْرَضَ الشَّيْخَانِ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ، وَقَدْ اعْتَمَدَ الشَّيْخَانِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ حَدِيثَ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَأَعْرَضَا عَمَّا سِوَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْكَثِيرَةِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَمِنْهَا هَذَا الْخَبَرُ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا مَعْلُولَةٌ عِنْدَهُمَا، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ أَعْلَاهُ أَيْضًا كَمَا فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٢١٦)؛ فَقَالَ: «وَفِيهِ: عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا^(١)، وَهُوَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٢)»، فَهُوَ: حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لَا يَثْبُتُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَبِأَيِّ إِسْنَادٍ كَانَ، فَتَنَّبَهُ.

(١) بِعُنَى ذَلِكَ: مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٦٧٨) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ الزُّرِّيَّانِ، عَنْ أَبِيوبِ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ: يَأْقُوتَانِ مِنْ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ»، وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ عَلَى قَتَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمَعْلُولِ.

(٢) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رحمته الله فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ص ٧٥٨): (مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ»؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَسْتَعْرِبُونَ الْحَدِيثَ لِمَعَانٍ:

* رُبَّ حَدِيثٍ يَكُونُ غَرِيبًا: لَا يَرَوَى إِلَّا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

* وَرُبَّ حَدِيثٍ إِنَّمَا يُسْتَعْرَبُ: لِـ«زِيَادَةٍ»، تَكُونُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ.

* وَرُبَّ حَدِيثٍ: يُرَوَى مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْرَبُ: لِحَالِ الْإِسْنَادِ).

قُلْتُ: فَبَيَّنَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْعَرَابَةَ قَدْ تَكُونُ لِزِيَادَةٍ شَاذَةٍ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، فَالْعِلَّةُ فِي الْمَتْنِ قَدْ تَقَعُ مِنْ أَحَدِ الرُّوَاةِ، يَتَفَرَّدُ بِهَا، فَيَقُولُ عَنْهُ: «غَرِيبٌ»، لِذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ عَلَى شُعْبَةٍ فِيهِ أَيْضًا:

(أ) فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَأَبُو أُسَامَةَ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَوْقُوفًا: (بِالْعُنْعُنَةِ مِنْ قَتَادَةَ).

قُلْتُ: تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالنَّكَارَةِ.

(ب) وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ؛ مَوْقُوفًا: (فَصَرَّحَ فِيهِ قَتَادَةُ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَنَسٍ).

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٤٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ، أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: (الْحَجَرُ مِنَ الْجَنَّةِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٍّ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌّ، كَسَابِقِهِ، وَفِيهِ التَّضْرِيحُ بِالسَّمَاعِ مِنْ قَتَادَةَ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَإِنَّ قَتَادَةَ قَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَلِذَلِكَ: أَعْرَضَ عَنْهُ الشَّيْخَانِ وَلَمْ يَعْتَمِدَا سِوَى حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي هَذَا الْبَابِ.

وَأَمَّا الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ: فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ هَذَا: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٦٢٤): (أَنْوَاعُ الْغَرِيبِ: وَمِنْ جُمْلَةِ الْغَرَائِبِ الْمُنْكَرَةُ؛ الْأَحَادِيثُ الشَّاذَّةُ الْمُطَرَّحَةُ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

* مَا هُوَ شَاذٌ الْإِسْنَادِ: وَسَيَذْكُرُ التِّرْمِذِيُّ، فِيمَا بَعْدُ، بَعْضَ أَمْثَلَتِهِ.

* وَمَا هُوَ شَاذٌ الْمَنْثَنِ: كَالْأَحَادِيثِ؛ الَّتِي صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ بِخِلَافِهَا، أَوْ أَجْمَعَتْ أَئِمَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَوْلِ

بِغَيْرِهَا). اهـ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ الْبَابِ؛ مِمَّا صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ بِخِلَافِهِ، فَهُوَ غَرِيبٌ فِي مَتْنِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَهُؤُلَاءِ: أَيْمَةٌ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ، فَلَا تَعْتَرِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَأَنْ قِتَادَةَ صَرَّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ، وَلَا بِالَّذِي قَبْلَهُ بِالْعِنَعَةِ.

* فَإِنَّ الْحَدِيثَ: مُضْطَرَبٌ، وَمَعْلُولٌ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعْرِضْ عَنْهُ؛ كَمَا أَعْرِضَ عَنْهُ الشَّيْخَانِ.

وَعَلَيْكَ: بِفَقْهِ الصَّحَابَةِ الثَّابِتِ عَنْهُمْ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، فَقَدْ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «إِنَّكَ حَجَرٌ»، وَقَدْ سَنَّ لِلنَّاسِ اسْتِلَامَهُ عِنْدَ الطَّوَافِ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ لَمَا قَالَ ذَلِكَ عُمَرُ رضي الله عنه، وَلَكِنَّهُ، وَلَمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ فَقَهَاءُ الصَّحَابَةِ، وَأَقْرَوُهُ، مِنْهُمْ: ابْنُ عَمْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرِجَسَ رضي الله عنه، فَافْطِنْ لِهَذَا تَرَشُّدٌ.

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ١٣٦)؛ عَنْ حَدِيثِ: قِتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارِ الْجَنَّةِ»، فَقَالَ: (يُرْوَاهُ: عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، عَنْ قِتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ: غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ؛ مَوْقُوفًا، وَهُوَ: الصَّوَابُ).

قُلْتُ: وَمَعَ أَنَّ شُعْبَةَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مَعْلُولٌ، وَلِذَلِكَ أَعْرِضَ عَنْهُ الشَّيْخَانِ، وَأَعْلَاهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ سَلَفَ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مَعْلُولًا بِاضْطِرَابِ قِتَادَةَ فِيهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَلَكَ الْجَادَّةَ فِيهِ شُعْبَةُ، وَالْأَخِيرُ أَقْرَبُ، لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ، مَعْلُولٌ، وَمُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(٣) وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، عَنْ قِتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَرْفُوعًا: (فَرَفَعَهُ، وَجَعَلَهُ عَنْ: «أَنَسٍ»).

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٨٩٤)، وَالْمَخْلَدِيُّ فِي «الْمَخْلَدِيَّاتِ» (ص ٤٠٢)، وَ(ق/٥٤٢/ط-الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط: الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ: «١٤»، إِعْدَادُ: أَهْلُ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٤٥)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٤٣)، (٧٢٠٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٦٤)، (١٩٥٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٥ ص ١٧٠٠)، وَابْنُ الْعَطْرِيفِ فِي «جُرْئِهِ» (٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٢ ص ١٥٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ١٥٦)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (ج ١ ص ٨٤)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «مُثِيرِ الْعَزْمِ السَّائِكِينَ» (ج ١ ص ٣٦٧)، وَابْنُ الشَّامُوخِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٢)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٤٩٣)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي ذِكْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَرْوَيْنِ» (ج ٤ ص ٢٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٧٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُتَّقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ بِمَرَوْ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَ(ق/٤٨/ط) مِنْ طَرِيقِ شَاذِّ بْنِ فَيَاضٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِبَارَةِ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ، وَفِيهِ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ بِهِمْ وَيُخَالِفُ وَخَاصَّةً فِي حَدِيثِ قَتَادَةَ^(١)، وَلَكِنَّهُ تَوَبَّعَ عَلَى رَفْعِهِ، فَقَدْ تَابَعَهُ: عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، كَمَا سَيَأْتِي، فَالْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌ، يُطْرَحُ كُلُّ ذَلِكَ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٤٣).

قَالَ الْحَافِظُ الْعُمَلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٨٩٤): (وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ أَنَسٍ: «مَوْقُوفًا»، وَلَهُ -عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ- غَيْرُ حَدِيثٍ عَنْ قَتَادَةَ: مَنَكَيرٌ، لَا يُتَابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٥ ص ٤٢٠): (وَهَذَا لَا أَعْلَمُ يَرْفَعُهُ، عَنْ قَتَادَةَ؛ غَيْرُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ: شُعْبَةُ، وَغَيْرُهُ). يَقْصِدُ: عَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَلَكِنْ أَوْقَفَهُ مَرَّةً، وَرَفَعَهُ مَرَّةً!.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٤٤): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ إِلَّا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْحَافِظِ، وَإِنَّمَا يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَا يُحْفَظُ مِنْ غَيْرِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٦٤): (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ؛ إِلَّا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، تَقَرَّدَ بِهِ: شَاذُّ بْنُ فَيَّاضٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ١٧٩): (شَاذُّ بْنُ فَيَّاضٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَرْفُوعًا: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ»، وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ: مِنْ قَوْلِهِ، فَعُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ: صَدُوقٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ، لَهُ غَلَطٌ يَسِيرٌ).

(٤) وَرَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَرْفُوعًا: (فَرَفَعَهُ، وَتَغَيَّرَ لَفْظُهُ). أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٦٧٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هِشَامٍ بْنِ بَهْرَامٍ الْمَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزُّبُرْقَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ

السَّخْتِيَانِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ: يَأْقُوتَانِ مِنْ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرِبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، فِيهِ دَاوُدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ الرَّقَاشِي، وَهُوَ مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ^(١)، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَانَ: «لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «تُرِكَ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «كَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا يَسِيرًا، وَرَمَيْتُ بِهِ، وَضَعَفَهُ جِدًّا»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا»، وَقَالَ الْعَجْلِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «صَدُوقٌ فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انفَرَدَ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُقَارِبُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ مِمَّا لَا يُتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ، الَّذِي يُكْتَبُ حَدِيثُهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَتْرُوكٌ»^(٢).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٠٥).

(٢) انظر: «الضُّعَفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٢ ص ٣٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٤١٣)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٨٧)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِلْأَجَرِيِّ (ص ١٥٨)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٥٦٤)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٨ ص ٣٩٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ١ ص ٢٢٧)؛ مُتَعَقِّبًا لِلْحَاكِمِ: (دَاوُدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ، قَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: مَتْرُوكٌ).

وَأَعْلَهُ: الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٢١٦)؛ فَقَالَ: «وَفِيهِ: عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا، وَهُوَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

٥) وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَرْفُوعًا: (فَرَعَةُ).
أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٤ ص ٢٠١-الْإِسْتِذْكَارُ)، وَمِنْ طَرِيقِهِ:
الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٨) مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: إِنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَنَسَ
بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ كَسَابِقِهِ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنُ يَعْقُوبَ
الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ يُخْطِئُ، وَيَضْطَرِبُ فِي أَحَادِيثِ قَتَادَةَ خَاصَّةً^(١)، وَقَدْ اضْطَرَبَ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ قَتَادَةَ، فَرَوَاهُ مَرَّةً: «مَرْفُوعًا»، وَرَوَاهُ مَرَّةً أُخْرَى: «مَوْقُوفًا»، وَتَوَبَعَ
عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَلَى رَفْعِهِ، وَعَلَى وَقْفِهِ، فَالْحَدِيثُ مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

ص ٢٦٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٩٩)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٩ ص ٣٢٣)، وَ«مِيزَانُ
الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٧)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٠)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ
(ص ٣٠٥).

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ١٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٢٥٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٤ ص ٢٠١): (وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ»).

وَاخْتَلَفَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ فِيهِ:

(أ) فَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. (مَرْفُوعًا).

قُلْتُ: تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالنَّكَارَةِ وَالِإِضْطِرَابِ.

(ب) وَرَوَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. (مَوْقُوفًا).

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ٢٢١).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَمُضْطَرَبٌ، كَسَابِقِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ٢٢١): (سَأَلْتُ أَبِي؛ عَنْ حَدِيثِ:

رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ

حِجَارَةِ الْجَنَّةِ»؟، قَالَ أَبِي: أَخْطَأَ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَعَمْرِو بْنُ الْحَارِثِ

الْمِصْرِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، مَوْقُوفًا).

(٦) وَرَوَاهُ عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَاعِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ مَوْقُوفًا: (فَاخْتَلَفَ

لَفْظُهُ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «مُثِيرِ الْعَزَمِ السَّاكِنِ» (٢١٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْمَأْمُونِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُبَابَةَ، قَالَ: ثَنَا الْبَغَوِيُّ،

قَالَ: ثَنَا شَيْبَانُ، قَالَ: ثَنَا عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَاعِيُّ، قَالَ: ثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: (دَخَلْتُ عَلَى

أَنَسٍ رضي الله عنه، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْحَجَرِ؟، فَقَالَ: كَانَ يَأْقُوتَةُ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَاعِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ^(١)،

فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: «كَانَ ضَعِيفًا،

وَإِهْيَ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ الْحَدِيثُ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ

السَّاجِيُّ: «لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»^(٢).

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «جُزْءِ رِوَايَةِ: الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ» (ص ١١٠ -

مُخْتَصَرُهُ) مِنْ طَرِيقِ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ كَعْبًا، أَخْبَرَهُ:

(أَنَّ الْحَجَرَ يَأْقُوتهُ مِنْ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّ زَمْزَمَ خَفَقَتْ مِنْ جَنَاحِ جَبْرِيلَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقُهُ.

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، يَأْخُذُ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ^(٣).

وَتُوْبِعَ عَلَيْهِ قَتَادَةُ؛ تَابَعَهُ: سَعِيدُ بْنُ مَيْسَرَةَ:

أَخْرَجَهُ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى سِيرَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ» (ج ٢ ص ٧٤)، ابْنُ

عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٣٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٨٤)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهْلَوِيِّ (ج ٣ ص ٨٦).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٢٢٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ الْجُنَيْدِ (ص ٤٦٨)، وَ«التَّارِيخَ»

بِرِوَايَةِ: الدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٨٩)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٢١٤)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ»

لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٨٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٦٩).

(٣) وَانْظُرْ: «نُزْهَةَ السَّامِعِينَ فِي رِوَايَةِ: الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١١٠).

وَالْتَفْرِيقِ» (ج ٢ ص ١٣٠)، وَالثَّقَفِيُّ فِي «الثَّقَفِيَّاتِ» (ص ٣٤٠) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْبَكْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (كَانَ الْحَجَرُ مِنْ يَاقُوتِ الْجَنَّةِ، فَمَسَحَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْوَدَّ مِنْ مَسْحِهِمْ إِيَّاهُ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: رَفَعُهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُظْلَمٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْبَكْرِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرْوِي عَنْ أَنَسٍ الْمَوْضُوعَاتِ^(١)، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ص ١٣٨): (سَعِيدُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْبَكْرِيُّ: سَمِعَ: أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٦٢٤): (عِنْدَهُ مَنَاقِبُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٤٠): (وَلِسَعِيدِ بْنِ مَيْسَرَةَ؛ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، وَعَامَّةٌ مَا يَرْوِيهِ عَنْ أَنَسٍ: أَحَادِيثُ يَنْفَرِدُ هُوَ بِهَا عَنْهُ، وَمَا أَقَلَّ مَا يَقَعُ فِيهَا مِمَّا لَا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ مُظْلَمُ الْأَمْرِ).

وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ١٦١)؛ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي تَرْجَمَتِهِ: «سَعِيدُ بْنُ مَيْسَرَةَ»؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَقَالَ: «هُوَ مُظْلَمُ الْأَمْرِ»).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٦٠)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٣١٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٧٨)، وَ«الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣٨).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ فِي «ذَخِيرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ٣ ص ١٧٣٠)؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ وَسَعِيدٌ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ).
(٧) وَرَوَاهُ الْأَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي شَيْخٍ الْهَنْدِيِّ، عَنْ كَعْبِ الْحَبَرِ: (فَجَعَلَهُ عَنْ: «كَعْبٍ»، وَزَادَ فِيهِ: «أَبَا شَيْخٍ الْهَنْدِيِّ»).

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٦٩٩٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ، نَا الْأَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ الْهَجِيمِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي شَيْخٍ الْهَنْدِيِّ، عَنْ كَعْبِ الْحَبَرِ، قَالَ: (سُئِلَ عَنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ؟ قَالَ: حَجَرٌ مِنْ أَحْجَارِ الْجَنَّةِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، وَمُضْطَرَبٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ الْأَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ^(١) الْهَجِيمِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(٢)، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٣٠): (أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ الْهَجِيمِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ).



(١) قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (ج ١ ص ٢٠٦): (أَمَّا: «بَرَّازٌ»، بِ«الْبَاءِ»؛ فَهُوَ: الْأَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، بَصْرِيُّ، يَرْوِي عَنْ: عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَقَتَادَةَ، وَكَيْسَ: بِالْقَوِيِّ). اهـ.

(٢) انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٢ ص ٤٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ٤٢٨)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ (ج ٢ ص ١٣٠)، وَ«الْإِكْمَالُ» لِابْنِ مَأْكُولٍ (ج ١ ص ٢٥٩)، وَ«تَوْضِيحُ الْمُشْتَبِهَةِ» لِلْقَبَيْسِيِّ (ج ٩ ص ٦٨)، وَ«الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ١ ص ٢٠٦).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: (أَنَّكَ حَجَرٌ)؛ يَعْنِي: مِنَ الْأَرْضِ، وَلَمْ يَقُلْ: «إِنَّكَ حَجَرٌ مِنَ الْجَنَّةِ»، فَافْطَنْ لِهَذَا.....	١٧
(٣) فَتَوَى شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ، فِي ضَعْفِ حَدِيثٍ: «إِنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ»، وَأَشَارَ إِلَى تَحْرِيرِ بَحْثِهِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ؛ وَبَعْدَ الْبَحْثِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي الْإِعْتِقَادِ.....	٢٠
(٤) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ: «الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ»، مِنْ حِجَارَةِ الْأَرْضِ، لَيْسَ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ.....	٢١
(٥) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ».....	٢٢
(٦) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ فِي أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ.....	٤٠

